

# تبديل الاءحرام الي العمرة بين الواقع والخيال

<?xml encoding="UTF-8">



## تبديل الاءحرام اءلي العمرة بين الواقع والخيال:

لقد اشتهر علي اللسن وشاع بين الناس أن الحسين بن علي(ع) نتيجة للضغوطات الاموية، وتهديداتهم العسكرية، وخوفاً من الاغتيال فيالحرم وفي مكّة المكرمة - واستحلال حرمتها - بدّل اءحرام حجّه اءليالعمرة المفردة. ثم خرج من الاءحرام - بعد أداء العمرة - متوجهاً نحوالعراق.

فنقول: أمّا الضغوطات والتهديدات وخوف الاغتيال في الحرم، فهيمن الامور المسلّمة التي لا تنالها يدُ التشكيك والترديد.

ولكن الكلام في تبديل الحج اءلي العمرة، وهل أن هذا الامر ثابتتاريخياً ومتحقّق؟ وهل هذا يتلاءم مع الفقه الذي وصل اءلينا عبر الائمة الطاهرين؛ فنقول من باب التمهيد: اءن الاءمام الحسين(ع) دخل مكّة المكرمة في الثالث من شعبان عام ستين من الهجرة - أي قبل مغادرتهاالحجاز اءلي العراق - بأكثر من أربعة أشهر، فمن التأكيد أنّه(ع) دخلهاحينئذ باءحرام العمرة المفردة، اءذ لم يكن نذاك موسم الحج كي يحرمباءحرام الحج.

ثم لعله(ع) أتى بعد ذلك، بمتعدد من العمرة المفردة، فليس منالضروري أن يكون الاءمام(ع) في اليوم الثامن من ذيلحجّة محرماًباءحرام سيّما اءحرام البحث حتّي يقع البحث في أنّه هل تبدّل اءحرامه اءليالعمرة المفردة أم لا؟

ولكن بما أنّه ثبت تاريخياً اءحرام الاءمام الحسين(ع) في تلك الايام لالثامن أو قبله - وأنّه كان محرماً، فيقع الاستفهام، ويكون مثارالتساؤلات في أنّه(ع): هل كان محرماً باءحرام حج التمتع - اكتفاء بالعمرة التي أتى بها قبله - بانقلاب عمرة المفردة اءلي عمرة التمتع كما هو منمسلّمات الفقه؟ أو كان قد أحرّم بعمرة التمتع، ثم بدّل الاءحرام من حجالتمتع أو عمرة التمتع اءلي العمرة المفردة؟

أم نقول: اءن الاءمام لم يكن اءحرامه يوم خروجه من مكّة - يوم الثامن لاءلاً اءحرام العمرة المفردة لعلمه بعدم اءمكانه أن يتم حجّه، لو أحرّم للحج. فلم يحصل تبديل أصلاً.النصوص التاريخية:

يبدو من بعض النصوص التاريخية: ان الاءمام(ع) بدّل الاءحرام كما عنالطبرسي، والنيسابوري، والمفيد.

1 - قال الطبرسي: لَمَّا أراد الخروج اءلي العراق طاف بالببيت وسعييين الصفا والمروة ، وأحل من اءحرامه وجعلها عمرة؛ لآنه لم يتمكن مناءتمام الحج مخافة أن يقبض عليه بمكة...

2 - وقال ابنفثال: ... وأحل من اءحرامه وجعلها عمرة، لآنه لايتمكن من اءتمام الحج...

3 - التستري: فالتزم بأن يجعل اءحرامه عمرة مفردة وترك التمتعبالحج...

والظاهر أنّها مأخوذة من الشيخ المفيد في الاءرشاد، اءذ العبارة هناك: لَمَّا أراد الحسين(ع) التوجه اءلي العراق طاف بالببيت وسعي من الصفاوالمروة وأحل من اءحرامه وجعلها عمرة؛ لآنه لم يتمكن من اءتمام الحج مخافة أن يقبض عليه...

وهذه العبارة والتي قبلها - واءن كانت ظاهرة - واضحة الدلالة فيالتبديل، اءلاً أن بعض المعاصرين فرق بين عباراتي اءتمام الحج وتمامالحج حيث يري أن مفاد الاول هو أن الاءمام(ع) قد تلبس باءحرام الحجبخلاف الثاني، ويرري ان النتيجة الصحيحة والنقل الصحيح في الاءرشاد هوتمام الحج.

وعلي ضوء هذا التحقيق والنقل يكون المعني: اءن الاءمام(ع) لم يدخلفي اءحرام الحج من الاول ، بل كان محرماً باءحرام العمرة المفردة. وهذا هوالذي يظهر من الروايات وصرّح به بعض الفقهاء والمورّخين.الروايات:

1 - الكليني: علي بن اءبراهيم، عن أبيه، عن اسماعيل بن مزار، عن عنيونس، عن معاوية بن عمّار ، قال قلت لابيعبداالله(ع): من أين افترقالتمتع والمعتمر؟ فقال: اءن المتمتع مرتبط بالحج، والمعتمر اءذا فرغ منهاذهب حيث شاء، وقد اعتمر الحسين بن علي(ع) في ذياالحجة، ثم راحيوم التروية اءلي العراق والناس يروهون اءلي مني، ولا بأس بالعمرة فيذياالحجة لمن لا يريد الحج...

والرواية - صحيحة - كما عن السيد الخوئي واءن رماها المجلسيالمجهوليّة. وقد احتمل العلامة المجلسي من الخبر احتمالين:

الاول: أنّه(ع) منذ البدء قد نوي الاءفراد، وليس ثم تبديل؛ حيث قال:ويحتمل أن يكون(ع) لعلمه بعدم التمكن من الحج نوي الاءفراد، ولعلّهم الخبر أظهر.

الثاني: التبديل من عمرة التمتع اءلي عمرة مفردة.

حيث قال: قوله وقد اعتمر: لعل المراد أن عمرة التمتع أيضاً اءذااضطرّ الانسان يجوز أن يجعلها عمرة مفردة كما فعله الحسين(ع) ويظهرمن المجلسي أنّه تبناه أو يميل اءليه، حيث قال في البحار: وكذا خرج منمكة بعد ما غلب علي ظنه أنّهم يريدون غيلته وقتله، حتي لم يتيسّر له -روحي فداه - أن يتم حجه، فتحلّل، وخرج منها خائفاً يترقب.

ولكنه في مكان آخر ينسبه اءلي بعض الكتب المعتبرة، حيث قال:ولقد رأيت في بعض الكتب المعتبرة حل من اءحرام الحج، وجعلها عمرة مفردة.

2 - الكليني: علي بن ابراهيم، عن أبيه، ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن حماد بن عيسى، عن ابراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد الله (ع). أنه سئل عن رجل خرج في أشهر الحج معتمراً، ثم رجعا لي بلاده، قال: لا بأس، وامن حج في عامه ذلك وأفرد الحج، فليس عليه دم، فامن الحسين بن علي (ع) خرج قبل التروية بيوم اءلي العراق، وقد كان دخل معتمر.

والرواية صحيحة كما عن السيد الخوئي وحسنة كالصحيح كلها عن العلامة المجلسي.

ولكن في نقل الطوسي: خرج يوم التروية وقال المحقق النجفي دونه، ولعله الاصح لصحيح معاوية.

ومفاد الخبر - والله العالم - ان الاءمام الحسين (ع) لم يكن يوم خروجهم من مكة محرماً حتي باء حرام العمرة المفردة، اكتفاءً بما اعتمر يوم دخولهم مكة المكرمة، اءذ في الرواية: - فأن الحسين (ع)، خرج قبل التروية، بيوماءلي العراق وقد كان دَخَلَ معتمر.

ولكن سؤال الراوي يأبي هذا الاحتمال؛ حيث أنه يسأل الاءماما لصادق، عن جواز الخروج من مكة في اشهر الحج من دون اءتيان مناسكا لجج اكتفاءً بالعمرة التي أتي بها.

فأجابه الاءمام (ع) بجواز الخروج، واستند في ذلك اءلي خروج الاءماما الحسين من مكّة أيام الحج. وقد كان دخل معتمراً، فتأمّل. كلمات الفقهاء والمورّخين:

1 - قال السيد محسن الحكيم: وأمّا ما في بعض كتب المقاتل من أنّه (ع) جعل عمرته عمرة مفردة، ممّا يظهر منه أنّها كانت عمرة تمتّع، وعدل بها اءلي الاءفراد، فليس مما يصح التعويل عليه في مقابل الاخبار المذكورة التي رواها أهل البيت:.

2 - قال السيد السبزواري: ... كما يسقط بهما - أي برواية اليماني ورواية معاوية بن عمّار - ما في بعض المقاتل من أن الحسين (ع) بدّل حجّة التمتع اءلي العمرة المفردة، لظهورهما في أنّه (ع) لم يكن قاصداً للحج من أوّل، بل كان قاصداً للعمرة المفردة، فلا يبغي موضوع للتبديل حينئذ.

3 - وقال المورّخ الشيخ القرشي: وهذا - أي التبديل - لا يخلو من تأمّل، فامن المصدود عن الحج يكون اءحلاله بالهدي حسب ما نص عليها الفقهاء لا بقلب اءحرام الحج اءلي عمرة، فامن هذا لا يوجب الاءحلال مناء حرام الحج. المؤيّدات للقول بعدم التبديل:

1 - مما يضعف القول بالتبديل، هو قول المشهور عن فقهاءنا من عدم جواز تبديل عمرة التمتع اءلي الاءفراد، فلو فعله الاءمام الحسين، وثبت ذلكما تم قول المشهور.

قال الشيخ الوالد: المشهور بين الاصحاب - رضوان الله عليهم - أنمن دخل مكة بعمرة التمتع في أشهر الحج، لم يجز له أن يجعلها مفردة، ولا أن يخرج من مكة، حتي يأتي بالحج، لأنّها مرتبة - مرتبطة - بالحج.

2 - ثم امن تبديل حج الاءفراد - أو عمرة التمتع - اءلي العمرة المفردة لو كان لاجل منع العدو وصدّه عن الدخول في

الحرم، ومكة، فحكمه حينئذ هو الإحلال والخروج من إحرام الحج بالهدي. كما صرح بذلك فقهاؤنا.

قال الشهيد الأول: إذا منع المحرم عدو من إتمام نسكه كما مرّ في المختصر، ولا طريق غير موضع العدو؛ ذبح هديه أو نحره مكان الصّدْبَنِيَّة التحلّ فيحمل علي الإعطال..

3 - لقد تعرّض فقهاؤنا لفرع فقهي، واستندوا إلی فعل الحسين(ع) ما يستشف منه: أن الحسين كان يوم مغادرة مكة معتمراً بالعمرة المفردة فقط.

فقد تعرّضوا لما يلي وهو: أن المعتمر هل يجوز له الخروج من مكة إذا أقام إلی ذی الحجة، ام يجب علیه إتيان فريضة الحج؟

ا- ففي قول نادر يجب إتيان مناسك الحج، ويحرم علیه الخروج، كما هو رأي ابن البراج الطرابلسي.

ب - وفي قول آخر: باستحباب ذلك إذا أقام في مكة إلی يوم التروية وهو قول المحقّق النجفي. ويُفهم ذلك من المجلسي أيضاً.

ج - وثالث هو جواز الخروج وعدم وجوب الإقامة، وهو القول المشهور؛ واستدل علیه بالأجماع وبعض النصوص المعتمدة، منها: معتبرة معاوية عن عمار، وصحيحة إبراهيم بن عمر اليماني.

فالاستدلال بفعل الحسين(ع) ومما قاله الصادق(ع)، مستشهداً بفعل الحسين(ع)، والبحث عن انقلاب العمرة المفردة إلی عمرة التمتع وعدمه، شاهد علي أنه(ع) لم يكن مُحَرَّماً بإحرام الحج ولا عمرة التمتع، بل كان مُحَرَّماً بإحرام العمرة المفردة.

قال السيد الخوئي: لا ريب في أن المستفاد من الخبرين، أن خروج الحسين(ع) يوم التروية كاف علي طبق القاعدة لا لاجل الاضطرار، ويجوز ذلك لكل أحد وإن لم يكن مضطراً، فيكون الخبران قرينة علي الانقلاب إلی التمتع قهراً، والاحتباس بالحج إنَّما هو فيما إذا أراد الحج، وإنَّما إذا لم يُردّ الحج فلا يحتبس بها للحج، ويجوز له الخروج حتي يوم التروية.

فعلي ضوء ما قدّمناه من الروايات والنصوص التاريخية، وكلمات الفقهاء والمؤرخين والمؤيدات والشواهد الفقهية هو: ان دعوي التبديل من إحرام الحج أو عمرة التمتع إلی عمرة مفردة ممّا لا أساس له، بل هو مخالف للموازين الفقهية التي تلقيناها من الأئمة الطاهرين:.